على ضوء الازمة الراهنة واصولها الاقتصادية والاجتماعية

اشاحة الوجه عن المعضلات الحقيقية

كيف يوفق لبنان بين حاجته الحياتية للعرب وبين رفضه ان يشاركهم المصير؟!

كتب سليمان الفرزلي:

لعل الاول من ايار ١٩٦٩، هو اول عيد للعمال يمر على لبنان وتطرح فيه كل القضايا والاسئلة الاساسية دفعة واحدة، وتكون فيه صورة الحاضر في اذهان كافة جلية وتصور المستقبل اكثر جلاء.


شارل حلو: الهروب الى الوراء


صبري حمادة: الديمقراطية العشائرية


[illegible] الخوري: التعصب الطائفي


[illegible] خوري: القاعدة الرهيبة

وما من يوم مثل هذا اليوم ارتسمت فيه بهذا النقاء العلاقة بين الطبقة العاملة كقوة ساعية الى التغيير، وبين تحقيق الذات الوطنية التي تضفي على البلاد صفتها الحقيقية.

ولسوف نركز كل الاسئلة بعد اليوم عن معنى الانتماء للوطن، وشروط هذا الانتماء، وعن المصادر الحقيقية للخطر على الوطن واسباب دفع هذا الخطر، وعن المعاني الوطنية والانسانية للتغيير وارتباط هذا التغيير بالنشأة الوطنية وتطورها.

الفجر والقدرة

وتنظر الطبقة العاملة في لبنان الى النظام القائم فترى له وجهين متناقضين ومتكاملين في آن معا. وجه يمثل الفجر ووجه يمثل القدرة.

فهو عاجز مثلا عن فرض الضرائب المباشرة على الاغنياء، وعن الدفاع عن الوطن، وعن تحقيق الثقافة الوطنية. وفي الوقت نفسه نجده اشد قصورا في وجه كل حركة تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية والنقابية، وحربا لا هوادة فيها على مطالب التغيير. قوي في وجه العمال ضعيف امام الرأسماليين، قوي في وجه الشعب ضعيف امام النفوذ الاجنبي، شرس ضد الوطنيين ومتسامح امام الطائفيين والعشائريين.

وهذان الوجهان للفجر الفاضح والقدرة المباهية تدركهما الطبقة العاملة ادراكا لا ريب فيه، لانها تدفع ثمن نتائجهما كل يوم.

منطق الرفض

وما تراكم المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوطنية في البلاد، الا نتيجة طبيعية لرفض الفئة الحاكمة الاعتراف بهذه المعضلات. ذلك لان الاعتراف بها سيوجب ايجاد الحلول لها.. وكل حل بالاتجاه الصحيح اضعاف لمركز الحاكمين وبالتالي خطوة على طريق اندحارهم.

فالاعتراف بوجود ازمة ديمقراطية يفرض تصحيح التمثيل الشعبي مما يضعف حتما التمثيل الطائفي والعائلي والعشائري القائم حاليا. والاعتراف بوجود خلل اجتماعي يقتضي اقامة مقاييس جديدة للعدالة تحد من سلطة الاحتكار والتعسف الطبقي. والاعتراف بوجود خطر اسرائيلي يستلزم ايجاد قوة مقابلة للبلاد تحمل معها بالضرورة تقليص مراكز النفوذ الاجنبي وسلطة الرساميل الاجنبية.

.. ومنطق التفجير

ان ازمة الحكم الراهنة في لبنان هي انعكاس لسياسة اشاحة الوجه عن القضايا الاساسية. وليست هناك بارقة حل لهذه الازمة طالما ظل الاصرار على اشاحة الوجه قائما.

ومن ابرز مظاهر استمرارية الازمة ان الدولة تقف اليوم تخاطب نفسها وترد على نفسها في حوار ذاتي معزول عن كل الاسباب والنتائج للاوضاع السائدة في البلاد حاليا، رافضة ان تعترف للشعب بانه طرف في اي حوار وحول اي موضوع.

وهكذا، فان الخطوة الاولى على طريق حل الازمة وبالتالي على طريق التغيير يجب ان تبدأ بالاعتراف للشعب بانه طرف وان التخاطب معه لازم.

والتسليم بلزوم التخاطب مع الشعب، يطرح بالضرورة مسألة تحديد لغة التخاطب ووسائله.

لغة التخاطب تفرض تحديدها، وضوح الغايات والاهداف والاولويات الوطنية:

ووسائل التخاطب تقتضي وجودها، قيام تمثيل شعبي ونقابي حقيقي.

الوجوه المستعارة

واذا كانت المسألة الفلسطينية هي في صلب الازمة الراهنة، الا ان الوضع اللبناني الراهن بتركيبه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هو الذي احدث عناصر الازمة من سلسلة الازمات التي اتيح توجيه عنها طيلة ربع قرن.

فمواجهة الازمات بوجوه مستعارة تخلق ازمات جديدة. وما قضية الضمان الصحي الا الشاهد الناطق على الزيف في تمثيل الادوار وبالتالي في توالد اسباب الازمات الجديدة.

ولا بد من الاعتراف هنا بان الطبقة العاملة اللبنانية بوجه عام، والحركة النقابية بوجه خاص، لم تستطع ان تتجاوز في نضالها من اجل التمثيل النقابي الصحيح الوسائل الاحتجاجية مما اتاح لاعداء الديمقراطية النقابية ان يفرضوا على النقابات قيادات استهارية متواطئة في كثير من الاحيان.

وعندما لا تكون القيادات النقابية الممثل الحقيقي لجماهير العمال، فان الوصول الى الغايات يصبح اكثر صعوبة واعلى ثمنا، تماما كما هو الحال على الصعيد السياسي حيث القيادات السياسية ليست ممثلة لجماهير الشعب.

ان اقتلاع الوجوه المستعارة هو في الواقع مسيرة الحركة الشعبية من اجل التمثيل الشعبي الصحيح على الصعيد السياسي وعلى الصعيد النقابي.

وبوصول هذه المسيرة الى

ما تصبو اليه تقوم التخاطب بلغة مفهومة، ويصبح الحوار شرعيا.

الترابط العضوي

ومن خلال ذلك تبرز صورة الترابط العضوي بين لبنان المقاتل وبين القضايا الوطنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

فهناك علاقة حميمة بين لبنان السياحي المشرع ابوابه للمصالح والشركات والرساميل الاجنبية، وبين لبنان المتخاذل الضعيف امام العدو.

والصورة المعكوسة لهذه العلاقة بين لبنان المقاتل المقبل على المواجهة وبين لبنان الصناعي والزراعي، لبنان الحريات الديمقراطية التي تنهزم امامها فلول الطائفية والرجعية والعشائرية.

ومقياس الاقبال على المواجهة او التخاذل هو مدى اقتراب لبنان من هذا او ذاك من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المقياس تدخل الجدية في تحصيل الضرائب من الاغنياء، وفي تحقيق الثقافة الوطنية، وخدمة العلم، والضمان الصحي، والضمان الاجتماعي، واطلاق الحريات النقابية والديمقراطية، وحماية الصناعة الوطنية، ومراقبة الشركات الاجنبية، وتشديد الرقابة على المصارف، ووضع سياسة شاملة للتسويق الزراعي والعمل التعاوني.

الاقتصاد الوطني

ان الشروع باقامة اقتصاد وطني هو الخطوة الاولى نحو ثبات الوطن. وثبات الوطن تقوم ضرورات الدفاع عنه وتلمس اسباب الخطر عليه.

والاقتصاد الوطني الملازم لثبات الوطن هو الصورة المعكوسة للاقتصاد الهش الذي ينهار امام اي ارتجاج. والاقتصاد الذي يتصدع امام اي ارتجاج يحمل معه بالضرورة منطق الجمود والتخاذل حسبة سقوط الازدهار الوهمي المصطنع امام تلاحق الاحداث التي تفرض عليه.. اما الانعزال والانطواء تحت جناح الاجانب والاعداء، واما التغيير ومواجهة القضايا المصيرية بفرح وشجاعة.

مع العرب

ثم ان هناك قضية اساسية لها انعكاسات اقتصادية ونفسية على جميع اللبنانيين.. وهي قضية المشاركة العربية.

فالذي يطوف بلاد العرب من مشرقها الى مغربها يسمع هذه الايام لهجة تجاه لبنان لم تكن مسموعة بهذا الجهر من قبل، لبنان الذي يسعى عشرات الالوف من ابنائه للرزق في بلاد العرب، والذي يسمع

بعطاء ابنائه في ديارهم، والذي تقوم السياحة فيه والاصطياف في ربوعه على قدومهم اليه، والتعاطي لاستحلاب رساميلهم وقروضهم. لبنان هذا كيف يوفق بين حاجته الى العرب وارتباطه الحياتي بهم، وبين رفضه ان يشاركهم المصير.. لا بل ومن اعتباره انهم هم مصدر الخطر عليه.

وليست هناك حاجة الى علم النفس لكي ندرك خطورة هذه اللهجة لان معناها الحقيقي هو ان لبنان المتخاذل في قضايا العرب يحلب على ثديه، ويقبل يده، حقد العرب اذا انهزموا واحتقارهم اذا انتصروا.

الهروب الى الوراء

ومن دواعي الاسف فعلا ان يقوم المسؤولون، وخاصة الرئيس شارل حلو، بالهروب الى الوراء في معالجة الازمة الراهنة واصولها الاقتصادية والاجتماعية كما بينا في هذا المقال.

ان الطريقة التي تعالج بها الدولة الاوضاع الراهنة على الصعيد السياسي، تدخل في باب «التفتيش خارج الصحن» كما يقول المثل العامي، لانها اشاحة للوجه عن المنابع الحقيقية للازمة ونظر الى العلة في غير موضعها.